1. مقدمة

تلعب السياحة دورا هاما في الاقتصاد المصري، وهى أحد الروافد الأساسية للنقد الأجنبي. وكان إجمالي أعداد الزائرين إلى مصر عام 1999م حوالى 4.8 ملايين سائح، بلغت متحصلاتهم 4 بليون دولار أمريكي وصلت إلى 6 ملايين سائح عام 2003 وأكثر من 50 مليون ليلة سياحية و 4.6 بليون دولار عن ذات السنة. وتحتل أوربا المرتبة الأولي في أعداد السائحين لمصر يليها بلدان الشرق الأوسط وتتقارب نسب أعداد السائحين الوافدين إلى مصر من كل من الأمريكتين وأفريقيا وآسيا.

والطلب السياحي الدولى على مصر تحكمه العديد من المحددات :

أ. التنوع في المنتجات المعروضة.

ب. مستوى الخدمات [الصحية – المصرفية – الانتقالات ... الخ].

ج. آليات التسويق.

د. مستوى الانضباط وجودة التنظيم.

ه. القوانين والتشريعات [الوضوح – التطبيق ....الخ].

و. الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ز. المنافسة مع المقاصد التي تحاكى مصر مناخيا وجغرافيا.

ح. الدعاية والدعاية المناهضة [الآليات – الأسواق المستهدفة - ....الخ].

ط. مستوى البنية التحتية والفوقية [مرافق – طرق - ...الخ].

ي. سياسة الطيران من وإلى المطارات المصرية [الطيران المنظم في جداول – الطيران العارض].

ك. محددات تتمثل في العوامل الثقافية والبيئية والاجتماعية والسكانية.

ولكل من هذه المحددات أهميته ودوره على السياحة الدولية في مصر سلبا أو إيجابا، ولكن مجال هذا الكتاب لا يسمح بالحديث تفصيلا، حيث لها موضعا آخر، ومع ذلك سوف تتم الإشارة بشكل غير مباشر لكل من المحددات السابقة وذلك في سياق الصفحات التالية.

وعلى الجانب الآخر فإنَّ الدعوة لتنمية السياحة الداخلية صارت مطلبا رسميا وشعبيا وظهرت قمة الدعوة إلى ذلك بعد حادث الأقصر المأسوي في نوفمبر من عام 1997م وأيضا بعد حادث شرم الشيخ الإرهابي في يوليو 2005، وإنْ كان الحديث عن السياحة الداخلية أخذ في التنامي بعد نصر أكتوبر 1973م والتحرر التدريجي لآليات السوق وارتفاع الوعي السياحي وارتفاع مستوى الدخل وظهور المناطق السياحية الجديدة في سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالي. والسياحة الداخلية هى من ضرورات التربية الاجتماعية وتعميق مفاهيم الانتماء للوطن. وبُذلت في السنوات الأخيرة جهوداً استهدفت تشجيع السياحة الداخلية، وهى جهود مخلصة ولكنها محدودة ولم تأت بثمارها حيث يعوزها قصور الإعداد وعدم وضوح الهدف ولم تكن في إطار خطة شاملة على مستوى الدولة.

2ـ السياحة الداخلية وتعميق مفهوم الانتماء

وظاهرة السياحة – التى بدأت في مصر في القرن التاسع عشر الميلادى – تضمنت السياحة الدولية والداخلية معاً، إلا إنَّ السياحة الداخلية آنذاك كانت مقتصرة على فئة محدودة تمثلت في موظفي الديوان وشاغلي الوظائف حيث يتوافر لديهم القدرة المالية للإنفاق والوقت المطلوب قضاؤه خارج نطاق العمل. وأوضح

الأمثلة على ذلك الزيارة التى قام بها عارف بك "الموظف بديوان الحرية" حيث انتقل من الإسكندرية إلى القاهرة بغرض التنزه وتغيير الجو والبيئة التى يعيش فيها بشكل دائم. وكانت السياحة الداخلية في مصر أحد أهم اهتمامات حكام مصر حيث يذكر أنَّ إبراهيم باشا قام بإعداد بستان كبير في جزيرة الروضة، يتردد عليه الأهالي للتنزه في أيام عيد الربيع. وكان هذا البستان يحتوى العديد من الأشجار المتنوعة والعديد من أصناف الطيور والحيوانات. وصاحب افتتاح قناة السويس المزيد من الإهتمام بالسياحة الداخلية في مصر، حيث زاد الاهتمام بالمنشآت الخاصة بتلك المناسبة، وكانت بشكل رئيسى لضيوف الملك من الخاصة وكذلك من الدول الأوروبية. وتلا ذلك العديد من النشاطات التى تؤكد اهتمام الحكام بالسياحة الداخلية والتى تمثلت في إنشاء حديقة الأزبكية (الخديوي إسماعيل 1872م)، والكباري (خاصة كوبرى قصر النيل) حيث استخدمه العامة للاستمتاع بجمال النيل، وإنشاء حدائق القناطر الخيرية. والسياحة الدينية (حيث زيارة الأضرحة) هى من أهم مظاهر السياحة الداخلية في مصر. ويذكر على سبيل المثال أنَّ مدينة طنطا يزورها من 100-200 ألف مواطن في مناسبة مولد السيد أحمد البدوي.

واحتل أمر السياحة الداخلية مساحة لا بأس بها في عقول المفكرين وخبراء السياحة المخلصين في هذا البلد، وبذل العديد منهم جهوداً كبيرة في هذا المجال تضمنت إبراز أهمية هذا النوع من السياحة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً، وخاصة فيما يتعلق بالتركيز على هدف تعميق الوعي السياحي ومفهوم الانتماء للتراب الوطنى. ودلل هؤلاء الخبراء على رؤيتهم بالنقد والتحليل من الواقع الذى عاشه الوطن لقرون طويلة مقترناً بالوادي الضيق موضحين الآثار السلبية لذلك التركيز وما ترتب عليه من إهمال العديد من المقاصد السياحية من الطراز الأول في محافظات الحدود في الشرق والجنوب والغرب. واندفعت التنمية السياحية في هذه المناطق بشكل عشوائي في بدْءالأمر، ولكن سرعان ما تنبهت الدولة لذلك وتدخلت لوضع التشريعات التي تحدد التنمية السياحية في إطار خطة التنمية الشاملة للدولة والمحافظة على الكيان البيئي لكل المقاصد الجديدة في محافظتي سيناء

شرقا والبحر الأحمر وأسوان والوادى الجديد جنوبا وشرق مطروح شمالا. وأحدث ما يجب العناية به والتركيز على تنميته سياحياً، مع ضرورة تجنب أخطاء الماضي، مناطق حلايب وشلاتين ومرسى علم وتوشكى وشرق العوينات والواحات وغرب مطروح حتى السلوم.

وأوضح الخبراء أنَّ اجمالى السياحة الداخلية في مصر بلغ حوالى 8٪ من تعداد السكان في الثمانينيات من القرن العشرين ، وإنْ كان هذا المعدل مازال متواضعا مقارنة بمعدلات بعض الدول الأوروبية الذى تجاوز 50٪ وأكثر من 25٪ في أمريكا الشمالية، إلا أنَّه يفوق متوسط المعدل في أفريقيا. وأوضحت الدراسات أنَّ الموسمية وخاصة أشهر الصيف ما بين يوليو/ سبتمبر هي أهم ملامح السياحة الداخلية في مصر وتركزت لسنوات طويلة في مناطق المصايف حسب الترتيب التنازلى التالى :

الإسكندرية – رأس البر – مرسى مطروح – جمصة – بلطيم – بورسعيد – العريش. إلا أنَّ الأمر اختلف بعض الشئ في العشرين سنة الأخيرة وخاصة بعد تحرير سيناء وعودتها للتراب الوطنى والاهتمام بالمناطق السياحية البكر السابق الإشارة إليها.

ومجمل القول: إنَّ الاهتمام بالسياحة الداخلية في إطار سياسة وخطة شاملة من أجل تعميق الانتماء والوعي الاجتماعي. وتشجيعها فهي البديل المحلي للسياحة الخارجية وأقل عرضة للذبذبات والهزات السياسية ويتطلب ذلك تخطيط البرامج المتميزة القادرة على إقناع رغبي السياحة من المحليين بأفضلية السياحة الداخلية على أنْ يتم الارتقاء بمستوي الخدمات دون المغالاة في الأسعار. من الضروري تحقيق التوازن بين ثلاث عوامل: متوسط الدخل- الخدمة – السعر، ويرتبط ذلك بمستوي أماكن الإقامة وطرق ووسائل المواصلات وسهولة الوصول إلى الأماكن السياحية وتوافر الخدمات الترفيهية والصحية والبنكية وخدمات الاتصال وغيرها.

وتلعب السياحة الداخلية دوراً هاما في استقرار العمالة في السياحة وتؤدي بدورها إلى زيادة فرص وتحسين ورفع معدلات تشغيل المنشآت السياحية كما تلعب

دورا هاما في التغلب على الموسمية أو الفصلية في مجال السياحة الدولية. وتشجيع السياحة الداخلية له أيضا مردود يتمثل في شكل تعمير وتطوير مناطق جديدة ودعمها بالبنية الأساسية تدر على الدولة دخلا على هيئة ضرائب ورسوم وتعمل أيضا على تشغيل المرافق العامة بالدولة (طيران – مواصلات – اتصالات سلكية ولاسلكية طاقة كهربائية - مياه - صرف صحي..... الخ.

ولكل من تنمية الطلب على السياحة الداخلية، واعتراف الدولة بحق المواطن في السياحة والترفيه أثر إيجابي ومن الضروري اعتبار السياحة الداخلية مكون أساسي من مكونات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ويتطلب ذلك تقديم المساعدات والتسهيلات المختلفة لتنشيط السياحة الداخلية وزيادة الطلب عليها. كما أنه من الضروري العمل على كفالة أو ضمان مناخ ملائم من الطمأنينة والأمن والاستقرار للمواطن، وتشجيع الاستثمارات الوطنية في مشروعات السياحة الداخلية والعمل على رقابة الأسعار الخاصة بالخدمات وجعلها في متناول المواطن العادي وتنشيط ذلك عن طريق أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون.

3ـ المقومات السياحية في مصر

المقومات السياحية مفهوم يعنى مدى توافر الأسباب الحقيقية لتحفيز البشر لزيارة مكان دون غيره بغرض السياحة، وهو مفهوم متعدد الأبعاد والجوانب. **وبتطبيق ذلك المفهوم على مصر نجد توافر العديد مكن المقومات نشير أهمها باختصار**

أ ـ الثقافة والحضارة والتاريخ ...

متمثلة في آثار مصر حيث التفرد في الجمع بين آثار وحضارات عصور ما قبل التاريخ مروراً بالآثار المصرية القديمة والآثار الرومانية والبطلمية رمزاً للإمبراطورية الرومانية وانتهاءً بالآثار في العصرين القبطي والإسلامي، وختاماً بالمعالم الحديثة والمعاصرة من شوامخ إنجازات عصر محمد على وانتهاءً بالسد العالي "معجزة ثورة 23 يوليو" ، وملحمة العبور لتحرير التراب الوطني من أجل تحقيق

السلام " بانوراما حرب أكتوبر" وانتصار القوى الوطنية في معركة البناء والتشييد الحديث حيث "مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات وأرض المعارض ودار الأوبرا المصرية".

ب ـ المناخ والتضاريس والطبيعة

تتميز مصر بمناخها المستقر حيث الجو اللطيف صيفا وشتاءً وإنْ كان ينافسها في ذلك العديد من دول البحر المتوسط، إلا أنَّ مصر تنفرد ببعدها عن حزام الزلازل – إلا ما ندر – والبراكين والأعاصير، فضلا عن جفاف الجو وانخفاض مستوى الرطوبة وخاصة في فصل الصيف. وامتداد السواحل والشواطئ وعبور النيل أرضها من الجنوب إلى الشمال من أسرار وأسباب سحرها وجمالها. وتلاقى كل من البيئات الصحراوية والزراعية والمائية والجبلية هى أحد أهم ملامحها. أضف إلى ذلك أنتشار الواحات وسلاسل الجبال والصحاري. ويعنى تركز السكان على 5٪ من مساحتها، بأنَّ البيئة المصرية في مجملها مازالت بيئة بكر نقية، ولا شك فى أنَّ ذلك من أهم عوامل الجذب السياحية. الأهم من ذلك هو اهتمام الدولة والتوسع في انشاء المحميات الطبيعية لتغطى حتى 15٪ من مساحة القطر. والمساحات الشاسعة في مصر هى البيئة الحقيقية لمزاولة العديد من الرياضات (السباق بأنواعه) وانتشار سياحة السفارى حيث إنَّها أحد الأنماط الشائعة والمرغوبة، والسياحة العلاجية حيث الرمال النقية والسماء الصافية ... الخ.

جـ ـ البنية التحتية والفوقية

يمثل الحديث عن تلك الجزيئة تحديا حقيقياً لموضوع طال فيه الجدل عن مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية لدينا لمواجهة احتياجات السياحة. ولكن الأمر يفرض ذاته بأنْ نقول بأنَّ لدى مصر شبكة طرق وخدمات أساسية لا بأس بها توازى مثيلاتها في العديد من الدول. ولكن التطوير والمحافظة عليها مازال دون المستوى. والبنية الأساسية والفوقية في مصر – وإنْ كانتا تكفى لاستقبال 5 ملايين سائح سنوياً – إلا أنَّ ذلك ليس هو المستهدف فقط، ويحتاج الأمر إلى المزيد من

الدراسات لتحديد مدى احتياجاتنا من الغرف كماً ونوعاً. هذا مع الأخذ في الاعتبار أنَّ الحاجة في الوقت الحالى مِلحَّة إلى بناء مطارات في مناطق البحر الأحمر والأقصر والساحل الشمالى وتوسيع ممرات مطار القاهرة الدولي لاستيعاب حركة الطيران الحالية. ولا شك فى أنَّ هناك تطوراً ملحوظا شهدته مصر في السنوات الأخيرة وخاصة فى وسائل الاتصال والخدمات المصرفية والصحية وفوق ذلك الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

4ـ السياحة الدولية في مصر

توضح الإحصاءات تزايد أعداد السائحين الدوليين إلى مصر رغم تعرضها لهزات عنيفة وتذبذب الأعداد صعودا وهبوطا انعكاسا للمناخ السائد في المنطقة وحوادث الإرهاب وتأجج الصراع الإسرائيلي العربي وخاصة ما بين منتصف ثمانينيات وحتي نهاية القرن العشرين إلا أنَّ الاتجاه العام كان زيادة في أعداد السائحين منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي ويوضح الجدول (13) أعداد السائحين ومقدار متحصلاتهم وعدد الليالي السياحية كما ورد بنشرة وزارة السياحة ما بين 1995 - 2003م.

جدول (13) أعداد السائحين الدوليين ومتحصلاتهم وأعداد الليالي السياحية في الفترة من 1992 – 2003م

السنة	عدد السائحين بالألف	المتحصلات بالمليون دولار أمريكي	عدد الليالي السياحية بالألف
92	3206.9	-	21835.1
93	2507.8	-	150890.0
94	2582	2006.3	15432.8
95	3133.5	2683.6	20451.4
96	3895.9	3204.0	234764.6

26578.8	3727.2	3961.4	97
201150.5	2564.6	3453.9	98
31002.1	3903.1	4796.5	99
32787.9	4345.3	5506.3	00
39813.3	3800.0	4648.5	01
32664.0	3763.9	5191.1	02
53129.9	4583.7	6044.2	03

المصدر: Egypt Tourism in Figuers 2003

وينسب الانخفاض الحادث في بعض السنوات كما سبق أنْ ذكرنا لأحداث الإرهاب وكان أبرزها حادث الدير البحري بمدينة الأقصر عام 1997م والذي راح ضحيته 58 من السائحين الأجانب ولكن سرعان ما استردت السياحة عافيتها عام 1999م نتيجة للتكثيف الإعلامي وحملات الترويج حيث وصلت الزيادة حوالي 25٪ عن مثيلتها في عام 1998م والذي شهد التأثير المباشر لأحداث نوفمبر 1997م. واستمر المعدل في الزيادة عام 2000م وعاد إلى الانخفاض عام 2001م بسبب أحداث 11 سبتمبر حيث شهد الربع الأخير من ذات العام إلغاء العديد من الرحلات. وعادت معدلات السياحة الوافدة إلى مصر للتزايد بعد ذلك وحتي عام 2004م رغم العديد من الأحداث في المنطقة مثل حرب العراق والانتفاضة واغتيال الرئيس اللبناني... الخ. وتشير الإحصاءات إلى أنَّ خدمات الطيران هي العمود الفقري للسياحة المصرية وأنَّ ثلثي السائحين الدوليين يحضرون إلى مصر جواً ويستخدم معظمهم الطيران الداخلي لزيارة كل من الأقصر وأسوان وشرم الشيخ والغردقة.

ويبدى العديد من خبراء السياحة (الاتحاد المصري للغرف السياحية) تحفظاتهم على الحماية التى تتمتع بها شركة الطيران الوطنية (مصر للطيران) ويرون أنَّ ذلك يؤثر سلبا في النمو السياحي في مصر وبالتالى انخفاض قيمة إسهام الدخل السياحي

في التوظيف والدخل القومى. ودفع ذلك الاتحاد المصرى للغرف السياحية إلى مطالبة المجلس الدولى للسياحة والسفر WTTC بإجراء دراسة لسياسات الطيران المدني المصرية وآثارها في السياحة والاقتصاد القومى، والذى أوصى بضرورة تغييرات في السياسة وتطبيقاتها. ويوضح جدول (13) أن المتحصلات كانت في تصاعد مستمر باستثناء عام 1998م الذي شاهد انخفاضا ملحوظا وكان ذلك طبيعيا ومقابل انخفاض أعداد السائحين ولم يكن هناك اتساق Consistency بين أعداد الليالي السياحية والذي يتأثر ليس فقط بأعداد السائحين ولكن بنوعياتهم.

5ـ أهمية صناعة السياحة والسفر في الاقتصاد المصرى

يوضح الجدول رقم (14) أهمية صناعة السياحة والسفر في الاقتصاد المصرى مقارنا بمجموعة الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط.

جدول(14)دور صناعة السياحة والسفر في الاقتصاد المصري
مقارنة ببعض الدول الأخرى

الدولة	اجمالى الناتج المحلى (بليون دولار)	القيمة من اجمالى الناتج المحلى٪	نسبة التوظيف ٪	٪ النمو 1999-2000
مصر	7.8	9.0	8.7	5.9
الجزائر	1.7	3.3	3.0	6.0
قبرص	3.1	29.3	26.0	3.8
اليونان	23.6	18.3	16.3	2.7
الأردن	1.9	22.5	18.7	5.3
ليبيا	3.6	4.2	3.5	3.6
المغرب	3.1	7,7	7.5	6.7
السعودية	9.5	6.4	4.9	4.5
تونس	3.2	13.9	13.3	6.6
تركيا	35.9	16.4	15.8	5.3

مصدر الجدول .**The Liberalisation of Egyption Aviation Polices (WTTC-Report)**

والبيانات الموضحة بالجدول هى القيم المطلقة والنسبية لأهمية صناعة السياحة والسفر في مصر مقارنة ببعض الدول المحيطة. وإذا ما تم قياس اقتصاديات السفر والسياحة مقيماً بالدولار الأمريكى بالنسبة لإجمالى الناتج المحلى، فإنَّ مصر تحتل المرتبة الرابعة بعد كل من تركيا واليونان والسعودية. وإذا ما تم القياس على أساس نسبى، فإنَّ نصيب مصر من السياحة في كل من اجمالى الناتج المحلى والتوظيف يكون في الترتيب السادس بعد كل من قبرص واليونان والأردن وتونس وتركيا. ويتضح من ذلك أهمية صناعة السياحة للاقتصاد المصرى.

6ـ دور القطاع السياحي في الاقتصاد القومى

ساد الاعتقاد لدى البعض بأنَّ الدور الذى يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد المصرى مازال محدوداً، حيث يرجع هذا إلى قصر التقدير على النظرة الضيقة للقطاع السياحي (قطاع الفنادق والمطاعم) ومن هنا جاءت تقديراتهم لإسهام القطاع السياحي لا تتعدى 2٪ من الناتج المحلى الإجمالى و1٪ في العمالة أى حوالى 150 ألف وظيفة و7٪ من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة. ويرى هؤلاء أنَّ أهمية القطاع السياحي تتركز في إسهامه في حصيلة النقد الأجنبى إذ بلغت حصيلة القطاع السياحي من النقد الأجنبى حوالى 3.5 مليار دولار في عام 1996م أى ما يوازى 22٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وهو ما يعادل 35٪ من حصيلة الصادرات الخدمية وبلغت الإيرادات السياحية 4.5 مليار دولار عام 2003م وتتجاوز هذه القيمة إيرادات كل من قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج.

إلا أنَّ وجهة النظر هذه تركز على الأثر المباشر للقطاع السياحي وبالتالى فهى تقلل من الدور الذى يمكن أنْ يلعبه القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية، إذ إنَّ الدور الحيوى للقطاع السياحي يتمثل في الأثر غير المباشر، أى أثر التنمية السياحية في القطاعات الأخرى وبالتالى الإسهام في الناتج المحلى الإجمالى والتوظف والنقد الأجنبى وحصيلة الضرائب من خلال العلاقات الترابطية والتشابكية مع قطاعات أخرى وهو ما يعرف بالأثر المضاعف، إذ يرتبط ويتشابك القطاع السياحي مع

العديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد وقطاع الأثاث والمفروشات وقطاع الصناعات الهندسية وقطاع النقل وجميع قطاعات البنية الأساسية وهو بهذا يؤدى إلى إسهام غير مباشرة في كل من الناتج المحلى الإجمالى والعمالة والضرائب والنقد الأجنبى من خلال تأثير هذه القطاعات في الاقتصاد القومى، ولهذا فهو يلعب دوراً حيوياً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد طلب على منتجات القطاعات التى يرتبط بها وبالتالى توليد وظائف إضافية والإسهام في زيادة الحصيلة من كل من النقد الأجنبى والضرائب.

كما أوضحت بعض الدراسات التى أُعدت في هذا المجال مثل الدراسة التى أعدها معهد التخطيط القومى "اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى"، ديسمبر 1998م، والدراسة التى أعدها حديثا المركز المصري للدراسات الاقتصادية لصالح الاتحاد المصري للغرف السياحية ووزارة السياحة ووزارة الاقتصاد والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط أهمية السياحة وأثرها في الاقتصاد القومى في مصر، وأنَّ مضاعف القطاع السياحي يتراوح ما بين 1.65 إلى 2.65 وإنَّ إسهام القطاع السياحي يمكن أنْ تزيد بما يتراوح ما بين 165٪ إلى 265٪ إذا ما أخذ في الاعتبار الأثر غير المباشر. وقدرت الدراسة الاقتصادية التي أعدها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية الأثر المباشر والأثر غير المباشر للقطاع السياحي كما يلى:

جدول (15) الأثر المباشر وغير المباشر للقطاع السياحي

بيان	الأثر المباشر	المضاعف	الأثر غير المباشر	الأثر الاجمالى
الناتج المحلى الإجمالى	٪4.3	٪2.64	٪8	٪11.3
العمالة	٪5.7	٪2,2	٪6.9	٪12.6
الضرائب	٪7.2	٪2.64	٪11.9	٪19.1

مصدر الجدول: الاتحاد المصري للغرف السياحية (التقرير السنوي لصناعة السياحة 1999/98)

حيث يؤكد الجدول أنَّ الدور الذى يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد القومى يفوق العديد من التقديرات والتى ركزت على الأثر المباشر فقط وأنَّ الأثر غير المباشر للقطاع السياحي يفوق العديد من القطاعات الخدمية الأخرى بل ويفوق بعض القطاعات السلعية.

ومن ناحية أخرى أكدت العديد من الدراسات أنَّ مضاعف الاستثمار في القطاع السياحي يزيد على 2.2 أى أنَّ إحداث استثمار بمليون دولار في قطاع السياحة يؤدى إلى زيادة الدخل (الناتج المحلى الاجمالى) بـ 2,2 مليون دولار وبالتالى إيجاد فرص استثمارية جديدة وتوليد وظائف جديدة تساهم في معدلات النمو الاقتصادي. هذا وأخذ مضاعف الاستثمار في الارتفاع في ظل انخفاض درجة اعتماد القطاع السياحي على مدخلات من الخارج أى انخفاض نسبة التسرب من الاقتصاد القومى.

ويفيد تقرير الاتحاد المصري للغرف السياحية لعام 2003م أنَّ حجم العمالة في القطاع السياحي والبالغ مقدارها 1.2 مليون فرصة عمل مباشرة يرتبط بها حوالي 5 مليون شخص على أساس أنَّ كل عامل يعول ما بين 4-5 أفراد. كما أنَّ السياحة أضافت إلى كتلة العمران بمصر مساحة تقدر بحوالي 120 ألف كيلو متر مربع بما يعادل 1.2 ٪ من مساحة مصر على ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء مما يخفف من التكدس في منطقة وادي النيل. ويضيف التقرير أنَّ نشاط قطاع السياحة قد تضاعف في الفترة من 1982م وحتى 2003م وارتفع الدخل السياحي من 3.4 مليون عام 1982م إلى 4.58 مليون دولار عام 2003م وأنَّ ذلك ناجم عن زيادة الطاقة الفندقية من 19.9 ألف غرفة عام 1982م إلى حوالي 136 ألف غرفة عام 2003م وزيادة أعداد السائحين من 1.04 مليون سائح إلى حوالي 6 مليون سائح محققا 53 مليون ليلة سياحية .

وفى النهاية فإنَّ القطاع السياحي يسهم وبقدر فعال في إحداث تنمية شاملة في المناطق التي يتواجد فيها عوامل الجذب السياحي، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الدور الذي لعبته السياحية في تنمية مدينة الأقصر ومنطقتي البحر الأحمر وخليج العقبة.